الأنباء
الخميس 16 مارس 2017

نجاح الإصدار يؤكد مكانة الكويت القوية في الأسواق العالمية

«المالية»: الأوروبيون والأميركيون يشترون 70٪ من السندات

كونا: أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح امس ان نجاح الكويت بإصدار أول سندات دين ثنائية الشريحة بقيمة 8 مليارات دولار في أسواق الدين الدولية يؤكد المكانة الائتمانية القوية للكويت في الأسواق العالمية.

وبين الصالح ان «إصدار السندات الجديدة سيضمن مزيدا من التنويع لمصادر تمويل الدولة ويؤسس معيارا جديدا لسيولة الكويت في أسواق الدين الدولية».

أنس الصالح

وقال الصالح ان إصدار السندات الجديدة يتضمن شريحتين تبلغ قيمة الأولى 3,5 مليارات دولار وتستحق في عام 2022 (سندات لأجل خمس سنوات) في حين تبلغ قيمة الثانية 4,5 مليارات دولار وتستحق في عام 2027 (سندات لأجل عشر سنوات).

التوزيع الجغرافي لـ 778 مستثمراً اكتتبوا بالسندات الكويتية		
المنطقة	أجل 5 سنوات	أجل 10 سنوات
آسيا	4٪	4٪
أوروبا	46٪	19٪
الأمركيتين	24٪	51٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	26٪	26٪

وأضاف الوزير الصالح انه تم تسعير السندات لأجل 5 سنوات بنجاح في 13 مارس 2017 بعائد بلغ 2,88٪ وهامش 75 نقطة أساس بينما تم تسعير السندات لأجل عشر سنوات بعائد بلغ 3,61٪ وهامش 100 نقطة أساس فوق سندات الخزينة الأميركية ذات الأجل المماثل.

وأوضح ان الطلب على الاكتتاب فاق حجم السندات المصدرة بنسبة كبيرة حيث تقدم 778 مستثمرا بطلبات اكتتاب تجاوزت قيمتها الإجمالية 29 مليار دولار مع تسجيل طلب قوي من المستثمرين الدوليين والإقليميين.

وأضاف في هذا السياق ان الكويت أرست السياسات المناسبة لضمان نمو وتنويع اقتصادها الوطني علاوة على انها نجحت في بناء مصدات مالية كبيرة كنتيجة مباشرة لقدرتها على إدارة ثروتها النفطية بكفاءة عالية.

وذكر ان عملية إصدار سندات الدين شهدت تنوعا ملحوظا لجهة نوع المستثمرين ونطاق الانتشار الجغرافي حيث ذهبت 4٪ من السندات لأجل 5 سنوات إلى مستثمرين آسيويين و46٪ إلى مستثمرين من أوروبا والمملكة المتحدة و24٪ إلى مستثمرين من الأميركيتين و26٪ إلى مستثمرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار الى ان السندات فتوزعت بنسبة 25٪ على مستثمرين آسيويين بنسبة 4٪ ومستثمرين من أوروبا والمملكة المتحدة بنسبة 19٪ ومن الأميركيتين بنسبة 51٪ ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 26٪.

وحول نوع المستثمرين قال الوزير الصالح ان السندات ذهبت لأجل 5 سنوات إلى البنوك والمصارف الخاصة بنسبة 22٪ ومديري الأصول بنسبة 60٪.

وأضاف ان الوكالات وصناديق التقاعد ومؤسسات التأمين بنسبة 18٪ أما السندات لعشر سنوات توزعت البنوك والمصارف الخاصة و68٪ لمديري الأصول و7٪ للوكالات وصناديق التقاعد ومؤسسات التأمين.

وتولى كل من (سيتي جروب) و(إتش إس بي سي) و(جيه بي مورجان) دور منسق الاكتتاب العالمي على السندات بينما تولى كل من (سيتي جروب) و(دويتشه بنك) و(إتش إس بي سي) و(جيه بي مورجان) و(شركة الوطني للاستثمار) و(بنك ستاندرد تشارترد) دوري الضامن الرئيسي المشارك للاكتتاب والمدير المشارك

«التخطيط» تدشن أولى ورش عمل تقييم مشروعات التنمية

كونا: أعلنت الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية أمس تدشين اولى ورش عمل تقييم مشروعات خطة التنمية السنوية (2018ـ2019) الهادفة لإشراك المواطنين في تقييم واختيار المشروعات الانسب للخطة.

وقال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي في تصريح نقله بيان للامانة: ان هذه الورش تعد مبادرة جديدة تطبق للمرة الاولى وتهدف لتطوير واختيار وتقييم مشروعات الدولة التنموية بمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية.

د.خالد مهدي

واضاف مهدي انه سيتم اختيار مشروعات الخطة التي تتفق مع المعايير والاشتراطات التنموية من خلال هذه الورش في حين سيتم استبعاد اي مشروعات لا تتوافر فيها تلك المعايير.

وأوضح ان الورش المقرر عقدها بشكل يومي حتى نهاية مارس الجاري ستشهد مشاركة كل الجهات الحكومية المشاركة في الخطة والتي ترغب في ادراج مشروعات تنموية جديدة ضمن خطة التنمية.

وذكر ان التقييمات سيتم جمعها وفرزها ومن ثم عقد اجتماع موسع مع كل المشاركين لمناقشة التقييم والاعلان عن النتائج التي تم التوصل اليها.

وأشار مهدي الى انه تم اعداد نموذجين للتقييم احدهما للمحكمين الخارجيين وعددهم 14 محكما يمثلون المجتمع المدني والقطاع الخاص، اما النموذج الثاني فسيكون للمحكمين الداخليين من المستشارين والخبراء في «امانة التخطيط».

وقال انه تم توجيه الدعوة لكل الجهات الحكومية المشاركة في الخطة على ان تقدم كل جهة عرضا مرئيا لكل مشروع ترغب في ادراجه في الخطة على ان يشتمل العرض على معلومات وافية عن المشروع والهدف منه وتكلفته وتمويله وفرص العمل التي يوفرها والعوائد التنموية الاستثمارية منه.

شهد أضعف إقبال منذ بداية العام

«المركزي» يصدر سندات دين بـ 100 مليون دينار لـ 3 سنوات

مصطفى صالح

أصدر البنك المركزي أمس سندات دين عام بقيمة 100 مليون دينار لاجل 3 سنوات بفائدة 2,25٪ وشهد الإصدار اقل اقبال من بين سندات الدين العام التي اصدرها المركزي منذ بداية العام بمعدل تغطية وصل الى 288٪ حيث بلغت قيمة الطلبات 288 مليون دينار.

وبذلك يكون البنك المركزي قد اصدر 9 سندات دين عام خلال الاشهر الثلاثة الاولى منذ مطلع 2017 بلغت قيمتها 900 مليون دينار بينما بلغ اجمالي قيمة سندات الدين العام والتي اصدرها بنك الكويت المركزي خلال العام المالي الجاري منذ ابريل 2016 حتى الآن 3,5 مليارات دينار بهدف سد عجز الموازنة العامة للدولة.

وبلغ عدد السندات لاجل 3 سنوات التي اصدرها المركزي منذ مطلع العام 4 إصدارات تستحق في 2020 بقيمة اجمالية تصل الى 400 مليون دينار موزعة بـ 100 مليون دينار لكل إصدار فيما بلغ اجمالي السندات التي اصدرها بنك الكويت المركزي لنفس الاجل خلال العام المالي الجاري ومنذ ابريل 2011 عدد 11 إصدار كلها بقيمة 100 مليون دينار للإصدار.

وتراوحت معدلات الفائدة على تلك الإصدارات ما بين 1,5٪ الى 2,25٪ وكان اغلبها بعائد 2٪ لعدد 5 إصدارات.

الشركة حققت 12 مليون دينار أرباحاً خلال 2016

عمومية «الصالحية العقارية» أقرت توزيع 20٪ نقداً

غازي النفيسي

النفيسي: 148 مليون دينار تكلفة تقديرية لمشروع العاصمة التجاري

قال رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية غازي النفيسي إن الشركة استطاعت تحقيق أرباح بلغت 12 مليون دينار خلال العام 2016، حيث بلغت ربحية السهم 24,81 فلسا مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت الربحية 11,6 مليون دينار، بربحية 23,55 فلسا للسهم الواحد وبنسبة ارتفاع بلغت 5٪.

وأضاف النفيسي، خلال عمومية الشركة امس، أن إجمالي موجودات الشركة بلغ 268 مليون دينار للعام الحالي بالمقارنة بـ 270 مليون دينار للعام الماضي أي بانخفاض ما نسبته 0,6٪، كما اعتمدت عمومية الشركة توزيع ارباح نقدية على المساهمين بواقع 20٪ للسهم، وذلك بحسب بيان للشركة على البورصة أمس.

وأشار الى أن قيمة المطلوبات ارتفعت عند 127 مليون دينار في العام الحالي بالمقارنة بـ 125 مليون دينار للعام الماضي أي بارتفاع ما نسبته 1,3٪، فيما انخفضت حقوق الملكية التي بلغت 139 مليون دينار للعام الحالي بالمقارنة بالعام الماضي والتي بلغت 142 مليون دينار أي بانخفاض بلغ ما نسبته 2,3٪، وبذلك انخفضت القيمة الدفترية إلى 271 فلسا مقارنة بالعام الماضي التي بلغت 277 فلسا أي بانخفاض بلغ ما نسبته 2,2٪.

وذكر النفيسي أن إيرادات الشركة التشغيلية قد ارتفعت حيث بلغت 43 مليون دينار للعام الحالي مقارنة مع 42 مليون دينار للعام الماضي أي بنسبة ارتفاع بلغت ما نسبته 1,4٪، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جميع البيانات المالية السابقة تم تسجيلها حسب التكلفة التاريخية والمبنية على البيانات المالية لسنة 2016. كما أعلن أن القيمة السوقية لإجمالي الأصول والتي تتضمن أصولا تم تقييمها من قبل مقيمين مهنيين محايدين في نهاية 2016 قد بلغت 577 مليون دينار، وبذلك أصبحت حقوق الملكية والمضاف إليها فائض إعادة تقييم الأصول مبلغ 447 مليون دينار تقريبا لترتفع بذلك القيمة الدفترية حسب القيمة العادلة للسهم إلى 874 فلسا للسهم الواحد.

وفيما يخص مشروع العاصمة، كشف النفيسي أن الشركة باشرت بالمرحلة التنفيذية للمشروع، وذلك بعد حصولها على كامل الموافقات والتراخيص اللازمة من جميع الجهات الحكومية المعنية لإقامة مشروع العاصمة، حيث يتكون من مجموعة من العقارات التجارية والاستثمارية بمنطقة الشرق، ويعتبر أكبر مشروع تجاري داخل مدينة الكويت. واضاف أن الشركة حرصت على استثمار كامل خبراتها الفنية والمالية في مشروع العاصمة، حيث يعتبر أكبر صرح عقاري يقام للقطاع الخاص حاليا داخل مدينة الكويت من حيث مساحة الأرض الإجمالية والتكاليف المالية.

ارتفاع إجمالي أصول الشركة لـ 50 مليون دينار.. بزيادة 24٪

«أركان العقارية»: 900 ألف دينار أرباح الربع الأول

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية عن تحقيق صافي أرباح تجاوزت 900 ألف دينار عن الربع الأول للعام 2017، مسجلة زيادة بنسبة 20٪ مقارنة بصافي أرباح الربع الأول للعام المالي 2015 ـ 2016 والتي بلغت 752 ألف دينار.

وكشفت نتائج الربع الأول المنتهي في 31 يناير 2017 عن زيادة مجمل الإيرادات بنسبة 17٪ لتصل إلى 1,2 مليون دينار بعد أن سجلت مليون دينار خلال عام 2016.

عبدالرحمن التركيت

ومع نهاية الربع الأول للعام الحالي قدرت قيمة الأصول الإجمالية لشركة أركان العقارية بما يزيد على 50 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 24٪ عن قيمة الأصول الإجمالية التي تم تسجيلها خلال 2016، وبواقع 10 مليون دينار.

وفي تعليقه على هذه النتائج قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة عبدالرحمن التركيت: «شهدت «أركان» العديد من الإنجازات في العام الماضي، بما في ذلك الإعلان عن بعض المشاريع الإضافية بعد أن خلصت دراستها إلى عزم الشركة شراء أرض تجارية في قلب مدينة الكويت».

وأضاف: «استهلت «أركان» اعمالها بقوة، خاصة مع تسلم عقارات مطورة جاهزة لخدمات التأجير، إلى جانب مشاريع استثمارية عدة ناهزت قيمتها 10 ملايين دينار مع نهاية 2017، حيث نعد بالمزيد من النجاحات والإنجازات سواء لشركة أركان الكويت العقارية أو للمستثمرين».

الصندوق السيادي النرويجي: الاستثمار العقاري لن يصبح جذاباً

أشار صندوق الثروة السيادي النرويجي ـ الأكبر في العالم بأصول تناهز قيمتها 900 مليار دولار ـ إلى أن العائد على الاستثمار في العقارات غير المدرجة لن يصبح جذابا وربما لا يكون تنافسيا في المستقبل في ظل ارتفاع معدلات الفائدة.

وفي عام 2016، استثمر الصندوق 19,1 مليار كرونة (حوالي 2,22 مليار دولار) في عقارات غير مدرجة ورفع استثماراته في تلك العقارات إلى 191 مليار كرونة بنهاية العام الماضي.

وتتنوع استثمارات الصندوق في إنتاج النفط والغاز والأسهم والسندات والعقارات في العديد من الأسواق العالمية.

وتشكل نيويورك ولندن وباريس 19,2٪ و17٪ و13,1٪ على الترتيب من حجم استثمارات الصندوق في العقارات غير المدرجة.

«كامكو»: النفط لأدنى مستوياته في 4 أشهر

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ان أسعار النفط الخام قد تراجعت هذا الأسبوع لأدنى مستوياتها خلال 4 أشهر متأثرة بصدور تقارير تشير إلى الارتفاع الشديد في المخزون الأميركي.

واوضح التقرير أن خام أوبيك أغلق متراجعا عن مستوى 50 دولارا أميركيا للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر 2016 ليصل الى 49,0 دولارا للبرميل في أعقاب نشر تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية يشير إلى ارتفاع المخزون الأميركي للشهر التاسع على التوالي بما دفع بمخزون النفط الأميركي للارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة.

البقية على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

85٪ منهم يعتقدون أن الأسوأ قد انتهى والثقة عادت لسوق النفط

«غولدمان ساكس»: شركات التنقيب ترفع مصروفاتها الرأسمالية في 2017

محمود عيسى

أظهرت نتائج استطلاع أجراه بنك غولدمان ساكس ان 85٪ من المديرين التنفيذيين في الشركات النفطية العالمية يتوقعون زيادة النفقات الرأسمالية في عام 2017 لتصل الى نحو 30 مليار دولار، بزيادة 10٪ على أساس سنوي عما كانت عليه عام 2016، وان هناك رسالة واحدة واضحة تضمنها التقرير الذي تجاوز ألف صفحة، ان معظم مدراء الشركات التي شملها التقرير يعتقدون ان الأسوأ قد انتهى، وان الوقت قد حان للنمو.

وقال التقرير ان النفط الصخري ادى الى تغيير السلوك في الصناعة النفطية، ليس فقط بالنسبة للحجم والوقت الذي بات في متناول ايدي الشركات، ولكن في كيفية اجباره الآخرين على التلاؤم والتكيف مع مستجدات الصناعة ذاتها ليضع افضل الممارسات المتعلقة بالمقاييس مقارنة مع السلوك السابق المفرط في التعقيد. وان جانبا كبيرا من هذا التحول جاء من خلال الاستخدام الافضل للتكنولوجيا برغم انها ما زالت في مراحل مبكرة وما زالت هناك خطط لتحسين الكفاءة.

ورأى التقرير ان التزام أوبيك بخفض الإنتاج أذهل المراقبين مقارنة بتاريخها السابق وتوقعات المحللين والذي بلغ اكثر من 100٪ مستمدا الزخم من قيام البعض بخفض الانتاج اكثر مما هو مطلوب منه، وبرغم ذلك فإن ثمة خططا لزيادة الاستثمارات على المدى المتوسط، حيث تخطط الكويت لزيادة إنتاجها بواقع 500 برميل يوميا ليصل الى 3,54 ملايين برميل بحلول عام 2021.

وقد وقعت دول عديدة من أوبيك مذكرات تفاهم مع شركات النفط العالمية للتوصل الى اتفاقيات خدمات نفطية، ومنها الكويت لتعزيز انتاجها في المنطقة المحايدة والذي يتراوح بين 250 ألفا و300 ألف برميل يوميا.

وفي حين يتركز الإنفاق الرأسمالي الأكثر تسارعا في الولايات المتحدة، إلا ان هذا الإنفاق يسجل انتعاشا في معظم مناطق العالم، مع تسارع نشاطات شركات النفط الصخري ومشروعات التنقيب الجديدة وحتى في منح التراخيص بصورة انتقائية للشركات الراغبة في فتح مشروعات جديدة.

وقال تقرير البنك انه يبدو ان صناعة النفط تستخدم افتراضات بهوامش عالية لأسعار النفط لدى وضع سياساتها الاستراتيجية على الرغم من ثبات السعر تقريبا عند 52 دولارا للبرميل، بينما المتوسط المتوقع من قبل الشركات الاوروبية يبلغ 60 دولارا للبرميل، مع توقعات البعض بارتفاع السعر إلى 80 دولارا، فإن الولايات المتحدة تعتبره 50 دولارا، بينما تقدر كل من دول أوبيك وروسيا سعر البرميل في ميزانياتها بواقع 46 دولارا.

وفي حين تدفع مضاعفة عدد منصات الحفر في بعض المناطق الى درجة التضخم، الا ان التقدم التكنولوجي وتحسين الكفاءة يساعدان على استدامة خفض التكاليف التشغيلية.

ونجد منظمة أوبيك ملتزمة بنسبة تزيد عن 100٪ بخفض الانتاج وفقا للاتفاق المبرم في نوفمبر الماضي، إلا أن أعضاءها ماضون في تعزيز استثماراتهم في الصناعة النفطية لاسيما في أبوظبي والعراق.

ونسب التقرير الى خبراء في صناعة النفط الصخري قولهم ان عدد المنصات العاملة في النفط الصخري سترتفع لتعزز تدفقات السيولة مع سعر خام برنت 50 دولارا للبرميل، وهذا يعني نموا بنسبة 20٪ على أساس سنوي ليتراوح الانتاج بين 700 ألف و750 ألف برميل يوميا في غضون عقد من الزمن.

ليس من مصلحة أوبيك تمديد تخفيضات الإنتاج

قال «غولدمان ساكس» إن التزام أوبيك بتخفيضات الإنتاج مازال مرتفعا رغم أن التقرير الشهري للمنظمة أشار إلى ارتفاع في مخزونات الخام العالمية وقفزة بإنتاج السعودية. وأضاف غولدمان في مذكرة بحثية ان إعادة التوازن إلى السوق تمضي قدما وتوقع للطلب على النفط أن يتجاوز العرض في الربع الثاني من العام مدعوما بتخفيضات الإنتاج رغم الزيادة المتوقعة في الإنتاج الصخري الأميركي. وأوضح غولدمان ساكس أنه ليس من مصلحة أوبيك تمديد تخفيضات الإنتاج لما بعد 6 أشهر لأن هدف المنظمة هو الوصول بالمخزونات إلى مستويات طبيعية لا دعم الأسعار. وجدد البنك توقعه أن يرتفع الإنتاج إلى مستويات جديدة بعد التخفيضات. وكانت أوبيك قد أعلنت ارتفاع مخزونات النفط ورفعت توقعها لإنتاج الدول غير الأعضاء في 2017. وقالت المنظمة إن السعودية زادت إنتاجها 263 ألف برميل يوميا في فبراير إلى 10 ملايين برميل يوميا. ودفعت تلك الأنباء الخام الأميركي إلى أدنى سعر تسوية له منذ 29 نوفمبر.

وكالة الطاقة تتوقع عجزاً في سوق النفط

رويترز: قالت وكالة الطاقة الدولية أمس إن مخزونات النفط العالمية زادت في يناير للمرة الأولى في 6 أشهر رغم تخفيض أوبيك لإنتاج النفط، لكن إذا أبقت المنظمة على قيود الإنتاج فإن السوق سوف يميل إلى تسجيل عجز في النصف الأول من 2017.

وأضافت وكالة الطاقة الدولية إن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في يناير للمرة الأولى منذ يوليو بواقع 48 مليون برميل إلى 3,03 مليارات برميل. ورأت الوكالة ان «الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يناير تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض».

وأوضحت ان التزام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) باتفاق خفض الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل يوميا في النصف الأول من هذا العام بلغ 91٪ في فبراير، وإذا واصلت المنظمة تقييد الإمدادات حتى يونيو فإن السوق قد تشهد عجزا قدره 500 ألف برميل يوميا.